جامعة القدس
عمادة الدّراسات العليا

التغلب على الحكم دراسة فقهية قانونية معاصرة

عاطف إبراهيم أحمد جبـــر

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

١٤٤٠هـ-٢٠١٩م

التغلب على الحكم دراسة فقهية قانونية معاصرة

إعداد: عاطف إبراهيم أحمد جبر

بكالوريوس الفقه والتشريع- كلية الدعوة وأصول الدين – جامعة القدس/ فلسطين

المشرف: د. محمد مطلق عساف

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه والتشريع وأصوله بكلية الدراسات العليا- جامعة القدس

القدس – فلسطين

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

جامعة القدس

عمادة الدّراسات العليا

برنامج ماجستير الفقه والتشريع وأصوله

إجازة الرسالة

التغلب على الحكم دراسة فقهية قانونية معاصرة

اسم الطالب: عاطف إبراهيم أحمد جبـر .

الرقم الجامعي: ٢١٦١٢٥٤٤.

المشرف: د. محمد مطلق عساف

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٢٠١٩/٥/٤م من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

رئيس لجنة المناقشة: د. محمد مطلق عساف التوقيع:

ممتحنًا داخليًا: د. حسام الدين عفانة التوقيع:

ممتحنًا خارجيًا: د. لؤي الغزاوي التوقيع:

القدس- فلسطين

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

الإهداء

إلى الذين لهم دين في رقبتي مهما ذكرت وشكرت، إلى الذين أخذا بيدي إلى طريق الحياة، وببرهما سبيل النجاة، إلى والدي الغاليين،- رحمهما الله تعالى- وأسكنهما فسيح الجنان، رب ارحمهما كما ربياني صغيرًا.

إلى زوجتي العزيزة الغالية، تهاني غيث، شريكة الحياة، وشقيقة الروح والوجدان التي كانت خير معين بعد الله- تعالى- في إتمام هذه الرسالة، أمدتني بمالها، ووفرت لي كل سبل الرحة أثناء إعداد الرسالة.

إلى أبنائي وفلذات كبدي، ومهجة قلبي، وقرة عيني، ابنتي الوحيدة الغالية فاطمة الزهراء، وأبنائي الثلاثة، عبد الرحمن، وصلاح الدين، ومحمد.

إلى الذين منحونا علمهم وجهدهم، ورسموا لنا طريق العلم، إلى أحبتنا وأساتذتنا في كلية الدعوة في مرحلتي البكالوريوس والماجستير، الدكتور حسام الدين عفانة، والدكتور محمد عساف، والدكتور سليم الرجوب، وكل أستاذ له علينا من الفضل.

إلى رفاق القيد، وشركاء الزنزانة، إلى أحبتي الأسرى والمعتقلين، الذين دفعوا من أعمارهم فاتورة الحرية، لتنعتق فلسطين من صلف المحتل.

إلى الشهداء، نجوم فلسطين والقدس والمسجد الاقصى، زاحموا نجوم السماء يضيئون للأجيال طريق المجد والنصر والتحرير.

إلى كل المعذبين، والمعتقلين، والمستضعفين، والمشردين، واللاجئين، إلى ضحايا الظلم والجور والاستبداد، إلى القابضين على جمرتي الدين والوطن، إلى كل العاملين لرفعة الإسلام، ونصرة الدين في كل مكان.

إليكم جميعًا أهدي.

إقرار

أقر أنا معد الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الاسم: عاطف إبراهيم أحمد جبر

التوقيع:

التاريخ: ٢٠١٩/٥/٤م

شكر وتقدير وعرفان

الحمد لله على نعمه التي لا تحصى، وعطاياه التي لا تجزى، فالحمد له، والشكر له، الذي أعانني ووهبني الصحة والعافية، حتى تمكنت من كتابة هذه الرسالة، فله الحمد والشكر من قبل ومن بعد، قال تعالى: ﴿ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾[1].

ومن باب إعطاء كل ذي حق حقه، وإنزال كل ذي مكانة مكانته، فأقدم شكري الخالص الجزيل لأستاذي الدكتور محمد مطلق عساف، حفظه الله ورعاه، ونفعنا بعلمه، الذي تكرم علي بالموافقة على الإشراف على رسالتي، والذي لم يأل جهدًا، ولم يقصر لحظة في إبداء النصح والإرشاد، وتقديم الملاحظات التي كانت لها الأثر البالغ في خروج الرسالة على الوجه الذي بين أيديكم.

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي في مرحلتي البكالوريوس والماجستير، الدكتور حسام الدين عفانة، والدكتور سليم الرجوب، وكل الأساتذة الذين أولونا رعايتهم، وأغدقوا علينا من علمهم، ومنحونا جهدهم ووقتهم، فلهم كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لعضوي المناقشة الأستاذين الفاضلين الذين تفضلا وتكرما علي بالموافقة على مناقشة الرسالة، فجزاكم الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني ومد لي يد العون في إخراج هذه الرسالة، من أساتذتي، وإخواني وأحبابي.

---

[1] سورة إبراهيم، الآية ٧.

ملخص

تكمن أهمية الرسالة في أنها تعرضت لواحدة من أهم قضايا السياسة الشرعية في العصر الحديث، وهي مسألة التغلب على الحكم والانقلابات العسكرية؛ لما نتج عنها من آثار كارثية على أمة الإسلام، فهدفت من هذه الدراسة الاطلاع على حكم انعقاد رئاسة المتغلب مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، وذلك من خلال حصر الآراء الفقهية ومناقشتها وتحليلها، وبيان الراجح منها، ثم مقارنتها بالمواد القانونية المعمول بها في فلسطين، مع الاستئناس بالقوانين المعمول بها في بعض الدول المجاورة.

تناولت الدراسة موضوع التغلب على الحكم دراسة فقهية قانونية معاصرة، حيث اشتملت على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، ومسارد، ففي المقدمة تناولت مشكلة الدراسة، وأهمية البحث، وأهداف البحث، وأسباب اختيار الموضوع، ومنهج الدراسة، والدراسات السابقة، وخطة البحث، وأما في الفصل التهيدي تناولت أساسيات في النظام السياسي الإسلامي، من حيث التأصيل الشرعي لرئاسة الدولة الإسلامية، واختيار رئيس الدولة الإسلامية، وأما في الفصل الأول، فتحدثت عن التغلب على الحكم من حيث تعريفه، والألفاظ ذات الصلة به وتاريخه، وحالات التغلب، وأنواعه، وأسبابه ونتائجه، وفي الفصل الثاني، تناولت الانقلابات العسكرية من تعريفها، وتاريخها، ونماذج لبعضها، ثم الحكم عليها من حيث الصحة والبطلان، وفي الفصل الثالث، تعرضت إلى الأثار المترتبة على الانقلابات العسكرية، من حيث مقاومتها وما يترتب عليها من احكام قضائية مقارنة بالقانون الوضعي.

ثم بخاتمة تلخص ما توصلت إليه من نتائج، أهمها بطلان رئاسة المتغلب في الشرع والقانون، وتقديم بعض التوصيات أهمها أوصي الأمة الإسلامية بمجموعها وعلمائها على رفض أي وصول للحكم بأي طريق لا تتفق مع شريعة الله- تعالى-.

Taking over the regime a contemporary legal study

Prepared by: Ateef Ibrahem Ahmad Jaber

Supervisor: Dr. Mohamad Assaf

Abstract

The importance of this study is in that it discusses one of the most important issues of legal politics in modern times, the issue of taking over the regime and military coups; due to the disastrous impacts of this issue on the Islamic nation. The study aims to examine and compare the ruling of the person who take over the regime in the Islamic Sharia and law developed by humans, by limiting the jurisprudential opinions, discussing them, analyzing them, and comparing them with the legal provisions in force in Palestine, with reference to the inforce laws in some neighbouring countries.

The study deals with the subject of taking over the regime as a contemporary juristic legal study. The study consists of the introduction, the prelude, three chapters, the conclusion and the glossary. The introduction includes the problem of the study, the importance of the study, the research objectives, the reasons for selecting the subject, the methodology of the study, the previous studies, the research plan. The prelude includes the fundamentals of the Islamic political system, in terms of legalization of the president of the Islamic state, the selection of the president of the Islamic state. The first chapter deals with taking over the regime in terms of its definition, the words related to it and its history, cases of taking over, its types, causes and consequences. The second chapter deals with the military coups, their definition, history, and models of some of them, and then the chapter judged them in terms of validity and invalidity. The third chapter deals with the effects of military coups, in terms of their components and the consequent judicial rulings compared to positive law.

The conclusion presents the most important findings, which are the invalidity of the presidency of the person who take over the regime in Shari'ah and the law. The conclusion also presents some recommendations including that the Islamic nation must take care of its scientist to reject any access to the government in any way inconsistent with the sharia .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي جعل الإسلام لنا نورًا، والقرآن دستورًا، ومحمدًا – صلى الله عليه وسلم– نبيًا ورسولًا، والصلاة والسلام على خير البرية، ومعلم البشرية، محمد بن عبد الله النبي الأمي الأمين وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين:

﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ**﴾[٢].

﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً**﴾[٣].

﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ * وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُوْلَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيْمًا** ﴾[٤]. أما بعد:

فإن الإسلام قد شمل بتشريعاته جميع جوانب الحياة من عبادات ومعاملات وأحوال اجتماعية وسياسية، ومن ذلك قضايا الحكم والدولة، وما فيها من تفصيلات كثيرة؛ لأنها تمس حياة الناس، وكل ما يخص شؤون حياتهم، فجعل للإمامة العظمى حظًا كبيرًا في تشريعاته، منذ عصر الرسالة ثم عصر الخلافة الراشدة، ثم دخول الأمة في معترك التنازع على كرسي السلطة، وهو ما يعرف بقضية التغلب والاستيلاء على حكم الدولة، هذه القضية الشائكة التي عاشتها أمة الإسلام من بعد الخلافة الراشدة حتى

---

[٢] سورة آل عمران، الآية ١٠٢.

[٣] سورة النساء، الآية ١.

[٤] سورة الأحزاب، الآية ٧٠–٧١.

هذه اللحظة، والتي نوقشت وبوبت في كتب العقيدة لاعتبارها أمرًا عقديًا، والحقيقة أنها قضية فقهية أخذت حظًا كبيرًا عند الفقهاء.

مشكلة الدراسة.

إن من أكبر الفتن والابتلاءات التي أصابت الأمة بعد انقضاء عصر النبوة والخلافة الراشدة من بعده، والذي تميز انتقال الحكم فيها بين الخلفاء بمبدأ الشورى والبيعة، التي أجمعت الأمة عليها، فتلقفتها بالرضا والقبول، ولكن بعد ذلك جاءت عصور الملك العضود، وما تبعها من اضطرابات سياسية، ونزاعات مسلحة بين أبناء الدين الواحد، نتج عنها إراقة دماء الآلاف من المسلمين، وحدوث الشرخ الكبير في جسد الأمة، مما جعلها مطمعًا لأعدائها، وكان التغول والتغلب على الحكم بالقوة المسلحة القاهرة إحدى أهم السمات لهذه العصور حتى يومنا هذا.

وإزاء هذا كله لم يكن السادة الفقهاء بعيدين عن هذه الأحداث التي تعصف بالأمة، فكان لا بد من وجود رأي الشرع في شرعية الحاكم الذي اعتلى سدة الحكم بطريقة التغلب بالقوة المسلحة، وكما هي العادة ظهر الخلاف بين الفقهاء كما هو الحال في القضايا الفرعية المستجدة والنوازل الفقهية التي لم تعهدها الأمة من قبل، ما بين مجيز لتلك الأوضاع ومقر لها، وله مبرراته وأدلته، ومحرم لها وله مبرراته وأدلته، واستمر الخلاف حتى عصرنا هذا، مع استمرار الصراع على كرسي الحكم والرئاسة، وظهور ما يعرف بعصر الانقلابات العسكرية التي أججت الصراعات السياسية والحزبية في أكثر بلدان العالم الإسلامي، ومع هذا لا يزال المعترك الفقهي قائمًا بين الفقهاء ما بين رافض لسياسة التغلب على الحكم بالقوة العسكرية ومبطل لها، ومابين مقر بصحة انعقادها، معتمدًا على إرث الفقهاء القدامى، ومن هنا ينشأ السؤال، هل تصح رئاسة الحاكم المتغلب التي يكتسبها بالقوة المسلحة بعد إزهاق الأرواح وإراقة الدماء،

والأمة مجمعة على أن مقاصد الشريعة جاءت لحفظ النفوس والأرواح؟ وهل شريعة الله- تعالى- التي جاءت لتحرير الإنسان من الاستعباد والاستبداد تقبل أن يستبد إنسان بحكم أمة وفق أطماعه وطموحاته؟

وهل تقبل شريعة الله- تعالى- أن تقصى الشورى من حياة المسلمين بعد أن أقرها سيد البشرية كمبدأ من مبادئ الحكم؟ الجواب على هذه الأسئلة سيتبين من خلال هذا البحث، والذي عنونته بعنوان: " **التغلب على الحكم دراسة فقهية قانونية معاصرة**"، والمقصود بالقانون هو القانون المعمول به في فلسطين، مع الاستئناس ببعض القوانين المعمول بها في الدول المجاورة كمصر والأردن والتي كانت قوانينها سارية في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل احتلالهما عام ١٩٦٧م.

أهمية البحث.

تكتسب أهمية هذا البحث في كونه يناقش قضية فقهية مهمة من قضايا السياسة الشرعية، التي كثر الجدل حولها قديمًا وحديثًا، ما بين مؤيد ومعارض، ومحلل ومحرم، والتي تبين بحق أن اختلاف السادة الفقهاء، لم يكن اتباعًا لهوى النفس، ولا تعصبًا للرأي، ولا حبًا في الخلاف، وإنما كان هذا الاختلاف له من الأسباب والدوافع المعقولة والمنطقية، والتي من خلالها تبين ماكان عليه علماء السلف من الفهم والوعي وبعد النظر، والغوص في أعماق النصوص؛ ليقدموا لهذه الأمة تراثًا فقهيًا عظيمًا، يقدم حلًا لكل القضايا المستجدة عبر العصور.

أهداف البحث.

١- تقديم دراسة واضحة شاملة ومعمقة للموضوع.

٢- الغوص في أعماق النصوص وتقديم صياغة فقهية صحيحة للموضوع.

٣- الرد على المفكرين في طروحاتهم المخالفة للآراء الفقهية المستندة للكتاب الكريم، والسنة النبوية المشرفة.

أسباب اختيار الموضوع.

١- أهمية الموضوع لملامسته واقعًا موجودًا في حياة المسلمين اليوم.

٢- عدم وجود دراسة فقهية قانونية شاملة لهذا الموضوع.

٣- الرغبة في إضفاء الصبغة الفقهية والقانونية على الموضوع حتى لا تظل دراسة هذا الموضوع مقتصرة على علوم السياسة.

٤- جهل عامة المسلمين بموقف الشرع من هذا الأمر.

منهج الدراسة.

١- سلكت في هذه الرسالة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تحليل النصوص والأقوال الفقهية والقانونية، مع الترجيح في المسائل الفقهية المختلف فيها، رغم التشابك بين عناصر البحث والأحداث التاريخية، حيث تم ربط موضوع الرسالة بالتأصيل التاريخي منذ ظهور قضية التغلب على الحكم حتى عصرنا هذا.

٢- اتبعت أسلوب المقارنة من خلال عرض الآراء الفقهية، والمقارنة بينها، ومقارنة الراجح منها بالقوانين الوضعية.

٣- أما بالنسبة للأعلام، فترجمت للفقهاء القدامى، مستثنيًا الفقهاء الأربعة، أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، ولم أترجم لمشاهير الصحابة- رضوان الله عليهم-، وكذلك الفقهاء المعاصرين، والقادة والرؤساء والخلفاء.

٤- اعتمدت طريقة التوثيق المعمول بها في الأبحاث العلمية لجامعة القدس من خلال ذكر اسم الشهرة للمؤلف، ثم ذكر اسمه، ثم الكتاب بالجزء والصفحة، ثم ما تبقى من معلومات الطباعة.

٥- اعتنيت بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية من خلال كتابة الآيات بالرسم القرآني، ووضعها بين قوسين مزهرين، وكتابة الأحاديث بالشكل، وعزوها إلى مصادرها الأصلية، والحكم عليها بما حكم عليها علماء الحديث المتأخرين كالألباني والأرناؤوط.

٦- بينت الألفاظ الغريبة والكلمات الغامضة، وضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط.

الدراسات السابقة.

لم أجد في العصر الحديث رسائل علمية في الماجستير أو الدكتوراة، ولكن وجدت بعض البحوث التي كتبت في هذا المجال منها:

١- ولاية المتغلب دراسة فقهية مقارنة، إعداد الدكتور محمد الشوا.بحث منشور على النت.

http://www.feqhup.com/uploads/144071642404331.pdf.

٢- ولاية المتغلب في الفقه الإسلامي، إعداد الدكتور صايل أمارة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية)، المجلد ٣٠(٢) ٢٠١٦م.

٣- إمامة المتغلب في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، إعداد: حسام الدين خليل فرج، التجديد، صادرة عن الجامعة الأسلامية العالمية بماليزيا، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث والأربعون(أ)، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

٤- تفكيك الاستبداد دراسة مقاصدية في فقه التحرز من التغلب، محمد العبد الكريم، الناشر: الشبكة العربية للأبحاث والنشر- بيروت- لبنان، ط١، ٢٠١٣م.

٥- عجالة المتوثب للخروج على الحاكم المتغلب، عبد المالك بن أحمد، رمضاني، الناشر: دار الإمام مسلم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٣٥هـ.

وأما عند العلماء القدماء فلم أطلع على بحث أو كتاب مستقل يولي هذا الموضوع اهتمامًا.

خطة البحث.

قسمت البحث إلى مقدمة، وفصل تمهيدي، وثلاثة فصول، وخاتمة.

المقدمة: وتشمل التعريف بالبحث، ومشكلة الدراسة، وأهمية البحث، وأهداف البحث، وأسباب اختيار الموضوع، ومنهج الباحث، والدراسات السابقة.

الفصول والمباحث.

الفصل التمهيدي: أساسيات في النظام السياسي الإسلامي.

المبحث الأول: التأصيل الشرعي لرئاسة الدولة الإسلامية.

المطلب الأول: شمولية الإسلام لكافة جوانب الحياة الإنسانية.

المطلب الثاني: رئاسة الدولة في النظام السياسي الإسلامي.

المطلب الثالث: الإمامة: تعريفها، مشروعيتها.

المطلب الرابع: التكييف الفقهي لرئاسة الدولة.

المبحث الثاني: اختيار رئيس الدولة الإسلامية.

المطلب الأول: حق الأمة في اختيار رئيس الدولة وتنصيبه.

المطلب الثاني: مقاصد الشريعة الإسلامية من تنصيب رئيس الدولة.

المطلب الثالث: الشروط الشرعية لرئيس الدولة في الفقه الإسلامي.

المطلب الرابع: طرق اختيار رئيس الدولة الإسلامية وتنصيبه.

الفصل الأول: التغلب على الحكم بالقهر.

المبحث الأول: حقيقة التغلب على الحكم.

المطلب الأول: تعريف التغلب لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: ألفاظ ذات صلة: القهر، الاستيلاء، الشوكة، التسلط.

المطلب الثالث: البداية التاريخية للتغلب على الحكم.

المطلب الرابع: حالات التغلب على الحكم.

المطلب الخامس: حالات الرئيس المتغلب عليه.

المبحث الثاني: أسباب التغلب على الحكم ونتائجه وأنواعه.

المطلب الأول: الأسباب والدوافع للتغلب على الحكم.

المطلب الثاني: نتائج وآثار التغلب على الحكم.

المطلب الثالث: تقسيم التغلب باعتبار مدى السيطرة.

المطلب الرابع: تقسيم التغلب باعتبار القوة القائمة عليه.

الفصل الثاني: الانقلابات العسكرية.

المبحث الأول: علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي المعاصر.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة العسكرية، وعلاقتها بالنظام السياسي.

المطلب الثاني: تطور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسلامي.

المطلب الثالث: حالات العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي المعاصر.

المبحث الثاني: حقيقة الانقلابات العسكرية.

المطلب الأول: تعريف الانقلاب العسكري لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: نماذج للانقلابات العسكرية في البلدان الإسلامية في العصر الحديث.

المطلب الثالث: سمات وخصائص الانقلابات العسكرية.

المطلب الرابع: الدوافع والأسباب والمبررات للانقلابات العسكرية.

المطلب الخامس: نتائج وآثار الانقلابات العسكرية.

المطلب السادس: أنواع الانقلابات العسكرية.

المبحث الثالث: حالات التغلب والانقلاب العسكري على الحكم بين الصحة والبطلان.

المطلب الأول: أسباب الخلاف.

المطلب الثاني: أقوال الفقهاء في حكم رئاسة المتغلب.

المطلب الثالث: أدلة القائلين بصحة انعقاد رئاسة المتغلب ومناقشتها.

المطلب الرابع: أدلة القائلين ببطلان انعقاد رئاسة المتغلب ومناقشتها.

المطلب الخامس: القول الراجح في المسألة.

الفصل الرابع: الآثار المترتبة على التغلب على الحكم.

المبحث الأول: مقاومة المتغلب الذي انقلب على الرئيس الشرعي للدولة.

المطلب الأول: تعريف المقاومة لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: المبررات الشرعية لمقاومة الانقلابيين.

المبحث الثاني: إسقاط حكم المتغلب بالانقلاب العسكري.

المطلب الأول: طرق مقاومة الانقلابات العسكرية.